

نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها-

ط.د/ دحمان بواعلي سمير *

مخبر العملة واقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة الشلف - الجزائر

أ.د/ البشير عبد الكريم **

جامعة الشلف - الجزائر

Résumé

L'instabilité économique reste un sujet de préoccupation majeure des économistes depuis Adam Smith à nos jours. Il est souvent question de discordance entre eux que ce soit en matière d'identification des causes de cette instabilité ou de ses remèdes. Ceci dit, deux types d'instabilité économique se dégagent : les cycles et les crises. Les premiers, souvent inoffensifs, sont de nature cyclique et régulière et sont inhérents aux économies capitalistes. Les crises, beaucoup plus dangereuses, prennent l'aspect de déséquilibres macroéconomiques. Cycle et crise sont intimement liés, la crise étant une forme de déviation du cycle économique. L'étude approfondie des cycles aura pour ambition de proposer des politiques économiques afin d'éviter ou de limiter les effets des crises. La présente étude a pour objectif d'exposer les principales contributions-traditionnelles et modernes- aux cycles économiques et les politiques de stabilisation économique.

مقدمة

يذهب البعض إلى اعتبار أن الدورة الاقتصادية حالة متأصلة في الاقتصاديات الرأسمالية وهي ظاهرة صحية، وأن المشكل ليس فيها بقدر ما هو في الانحرافات التي قد تحدثها، ولهذا

* طالب دكتوراه بجامعة الشلف، أستاذ مساعد قسم أ، جامعة جيجل، مايل: bouali222@gmail.com

** أستاذ التعليم العالي، جامعة الشلف، مايل: ak_elbachir@yahoo.fr

نجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الاقتصادية. وبالتالي فمعرفة مسببات الدورة يساعدنا على إيجاد السياسات المناسبة للحد من انحرافاتها. ومن هذا المنطلق جاء موضوع بحثنا في أسباب الدورات وسياسات الحد منها إذا لم يكن في المقدم القضاء عليها نهائياً، أي الحد من تلك الانحرافات التي من شأنها إدخال أي اقتصاد وجو من عدم الاستقرار الاقتصادي، أو فيما يسمى بالأزمات الاقتصادية، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه هنا.

أ. التساؤلات: ومن هذا فالسؤال الرئيسي هو: ما هي أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وسياسات الحد من انحرافات الدورات الاقتصادية؟ وتندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالدورات الاقتصادية؟
- وما الفرق بين الدورات الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية؟
- ما هي السياسة الأفضل لضمان الاستقرار الاقتصادي؟

ب. أهداف الدراسة: نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض أهم الدراسات الحديثة في الدورات الاقتصادية؛
- المقارنة بين مختلف نظريات الدورات الاقتصادية؛
- معرفة مسببات الدورة الاقتصادية؛
- معرفة سياسة كل مدرسة في الحد من الدورات الاقتصادية والمقارنة بينها؛
- تقييم السياسات المقترحة، والمقارنة بينها.

ج. أهمية الدراسة: من الأهداف السابقة يمكن اشتقاق أهمية البحث:

- أن تحليل النظريات في الدورات الاقتصادية يساعدنا على معرفة المسببات؛
- يساعدنا ذلك على بناء نماذج تنبؤية عن الدورات والأزمات الاقتصادية؛
- معرفة السياسة المناسبة يساعدنا على تفادي أضرارها في الوقت المناسب.

د. هيكل الدراسة: وقد قسمنا دراستنا هذه إلى أربع نقاط على النحو التالي:

- مدخل مفاهيمي للدورات الاقتصادية؛
- التفسير التقليدي للدورة الاقتصادية؛
- التفسير الكينزي التقليدي والحديث للدورات الاقتصادية، وسياساتهم في الحد منها؛
- التفسير الكلاسيكي الحديث وآلية الحد من الدورات الاقتصادية.

هـ. منهج الدراسة: للإحاطة بالموضوع والإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

تمهيد

عكف الاقتصاديون على تفسير ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي أو الدورات والأزمات الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر، وتمحض عن ذلك عدة نظريات اختلفت باختلاف التوجهات، ومازال هذا الاختلاف قائماً إلى يومنا هذا، وهنا نجد ستة أقسام رئيسية هي: الدورات الحقيقية والدورات النقدية، الدورات الداخلية والدورات الخارجية، دورات التوازن ودورات عدم التوازن، دورات العرض ودورات الطلب، النماذج القطاعية والنماذج العشوائية، الدورات الطويلة والدورات القصيرة والدورات المتوسطة. هي مجموعة من التقسيمات اختلفت باختلاف معيار التقسيم، لكن في الأخير تقود إلى هدف واحد هو استخلاص الأسباب وتقديم العلاج، وسنحاول في دراستنا هذه سلك طريق مختلف عن هذا التقسيم، ولكن قبل ذلك سنحاول إعطاء مدخل مفاهيمي للدورات الاقتصادية قبل استعراض أهم النظريات والسياسات الموافقة لها، وذلك على النحو التالي:

1. مدخل مفاهيمي للدورات الاقتصادية

مصطلح الدورات الاقتصادية أو ما يسمى بدورات الأعمال أو الدورات التجارية هو مصطلح حديث نوعاً ما مقارنة ببعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة، وقد كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل أن تُكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي الحقيقة فإن الأزمات ما هي إلا مرحلة ظرفية من مراحل هذه الأخيرة، وربما يرجع هذا التأخر في التسمية كون الاقتصاديين لم يهتموا كثيراً بمسار النشاط الاقتصادي بقدر اهتمامهم بالانحرافات عن المسار، لكن التعاقب والتواتر في هذا التقلبات والتذبذبات أدى بالاقتصاديين إلى التفرقة بين المصطلحين على اعتبار أنهما مختلفين على الرغم من ارتباطهما الوثيق، بالتالي فإذا كانت الأزمة هي تلك الانحرافات الخطيرة في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، فماذا يقصد بالدورات الاقتصادية إذن؟

1.1 تعريف الدورات الاقتصادية

هناك عدة تعريفات للدورة الاقتصادية تصب أغلبها في قالب واحد وهو أن النشاط الاقتصادي يتصف بالتقلب والتذبذب بشكل منتظم، وأهم هذه التعاريف ذلك المقدم من طرف الاقتصاديين المشهورين بأعمالهما الرائدة في هذا المجال، وهما "آرثر بارن" و"ويسلي ميتشال" (Arthur Burns et Wesley Mitchell) سنة 1946 والتابعين لمكتب NBER¹، حيث يعتبران الدورة "تتكون من تلك التوسعات تليها تلك الإنكماشات التي

تحدث انخفاض في وقت واحد تقريبا في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة.² جُلّ التعريفات التي جاءت فيما بعد صبت في هذا الاتجاه، إلا أن المفكرين المعاصرين بدءوا يشككون في تلك التعريفات وتدعم ذلك من خلال بعض الدراسات التجريبية، وقامت نظرياتهم على ما يسمى بالتقلبات الاقتصادية من خلال نفي خاصية الدورية والانتظام في الدورات الاقتصادية.

2.1. الدورات الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية

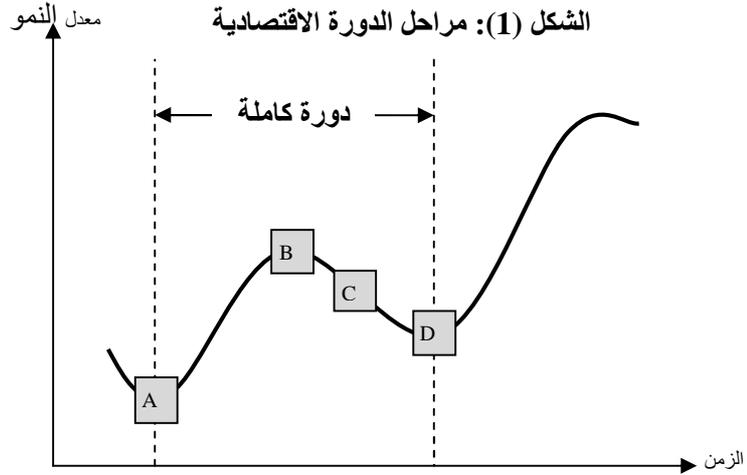
الدورات الاقتصادية بمفهومها السابق والمتداول تمتاز بكثير من الدورية والانتظام في مسارها، إلا أن مفكرين أمثال "روبيرت لوكاس" R. Lucas سنة 1972 يرى خلاف ذلك، فهو يعتقد أن الدورات لا تتصف بتلك الدورية وذلك الانتظام الذي وصفها به الاقتصاديون التقليديون، ويرى أن النشاط الاقتصادي يتقلب لسبب أو لآخر لكن ليس بذلك القدر من الانتظام الموصوف، لهذا نجد أنه يأخذ بمصطلح التقلبات الاقتصادية بدلاً من مصطلح الدورات الاقتصادية، وعلى حد قوله: "الحركات الدورية لا تظهر تناسقاً تاماً في سعتها أو في تواترها، فالاضطرابات الملاحظة تتعلق بالتغيرات في سلسلة من التجمعات المختلفة". ويذهب في هذا الاتجاه أنصار نماذج الدورات الحقيقية وعلى رأسهم بلوسر Plosser سنة 1989.³ وبالتالي فالدورة تختلف عن التقلبات من حيث الدورية والانتظام، ورغم ذلك فإن الاختلاف مازال قائماً، والفصل في ذلك لم يتم بعد.

3.1. خصائص الدورات الاقتصادية

- يمكن إيجاز أهم خصائصها للدورة الاقتصادية في النقاط التالية:⁴
- المعاودة، أي أنها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري، وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت؛
 - الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
 - أنها ذات طبيعة عامة وشاملة، تمس كل القطاعات الاقتصادية؛
 - تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
 - اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومددها؛
 - يمكن أن تتداخل دورتين معاً، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
 - اختلاف مسببات الدورات وتعددتها؛

1.4. مراحل الدورات الاقتصادية⁵

يفرق عادة الاقتصاديون بين ثلاث مراحل أساسية للدورات الاقتصادية، فبتبدأ بمرحلة الانتعاش الاقتصادي وهي ما يطلق عليها كذلك مرحلة التوسع أو الاستعادة وممثلة بالنقطة **A** في الشكل رقم (1)، وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض المخزون السلعي، وتتزايد الطلبات. ليصل بعدها الاقتصاد إلى مرحلة الرواج أو ما يطلق عليها بالرخاء الاقتصادي، وهي أعلى نقطة في الشكل أي عند النقطة **B**، وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج بمعدل سريع، ويتزايد معه حجم الدخل ومستوى التوظيف، تليها مرحلة الانكماش وفيها تبدأ الأسعار في الانخفاض، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة، كما يتزايد المخزون السلعي، وهي ممثلة بالنقطة **C**، وبعدها يدخل الاقتصاد في مرحلة الكساد وهي أخطر مرحلة ما لم يتم التحكم فيها، كما يمكن أن تؤدي إلى حدوث ما يسمى بالأزمة الاقتصادية، حيث تنتشر البطالة وتكسد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومها وقد تنخفض الأسعار، وتكون معدلات النمو الاقتصادي حينها سالبة، وهي الممثلة بالنقطة **D**. وهنا يجب أن نوضح بعض الالتباس الذي قد يحدث في استخدام مصطلح الركود، هذا الالتباس ناتج عن الترجمة، فالبعض يستخدمه كمرادف لمصطلح الكساد والبعض الآخر يستخدمه كمرادف للانكماش أي المرحلة التي تسبق الكساد الاقتصادي، والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب.



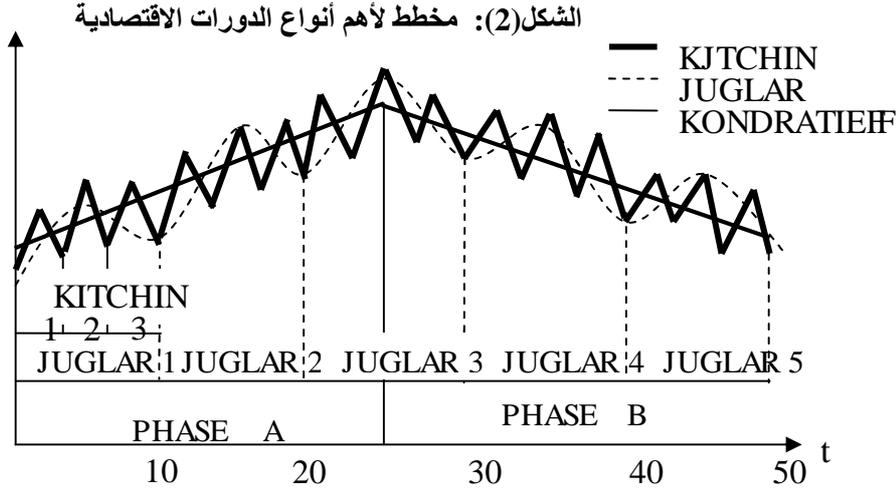
5.1 مؤشرات الدورات الاقتصادية

هناك عدة مؤشرة اقتصادية مستخدمة في معرفة نوع الدورة ومرحلتها، وهناك من يقسمها إلى مؤشرات رئيسية (وهنا ممثلة بالمؤشرات الثلاث الأولى) وأخرى فرعية (بقية المؤشرات)، ونختصر أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:⁶

- التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار؛
- اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- التغيرات المعتبرة في أسعار صرف العملة؛
- التغير في الإنتاج القطاعي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي؛

6.1 أنواع الدورات الاقتصادية

يفرق الاقتصاديون عادة بين ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية، هي الدورات الطويلة والدورات المتوسطة وأخيراً الدورات القصيرة، وهي ممثلة بالشكل (2)، وفي بعض الأحيان هناك من يضيف الدورات الموسمية، والبعض يضيف الدورات الزراعية بدلا من الموسمية. فنجد الدورات الطويلة أو ما تعرف بدورة **Kondratieff**، وتتراوح مدتها بين 50 و60 سنة، والدورات المتوسطة أو ما تعرف بدورة الاستثمار الثابت (**le cycle d'investissement fixe**) أو بدورة **Juglar** نسبة للاقتصادي الفرنسي **Clément Juglar** ومدتها بين 7 و11 سنة، وفي المتوسط 8.5 سنة، وفي الأخير نجد الدورات الاقتصادية القصيرة أو ما تعرف بدورة المخزون (**les cycles des stocks**) أو بدورة **Kitchin**، نسبة إلى **Josephe Kitchini** ومدتها في المتوسط 40 شهراً.⁷



بعد هذا المدخل المفاهيمي سنحاول في النقاط القادمة استعراض أهم التفسيرات المقدمة للدورة وأهم السياسات المعتمدة في مواجهتها عند مختلف المدارس الاقتصادية، ونبدأ في النقطة الموالية باستعراض لأهم التفسيرات التي سبقت التفسيرات الكينزية بغض النظر عن المدرسة المنتمين إليها، والذي سميناه بالتفسير التقليدي، أما في النقاط اللاحقة نستعرض أفكار المدرسة الكينزية ثم تليها الإسهامات الكلاسيكية الجديد بمختلف مدارسها.

2. التفسير التقليدي للدورات الاقتصادية

وفيما يخص النظريات التي سبقت النظرية الكينزية نجد هذه الأفكار مقسمة إلى خمس توجهات أساسية، النظريات المناخية، النظريات النقدية ونظريات نقص الاستهلاك، ونظريات الإفراط في الاستثمار، وكذا نظريات الابتكارات المقدمة من طرف جوزيف شومبيتر، ومن هذه التفسيرات ما هو باقٍ إلى يومنا مع شيءٍ من التطوير ويصارع أنصاره على بقائه، في حين نجد أن منها لم يعد يصلح - وهذا إذا سلمنا أنه كان يصلح أصلاً -، والأكد أن قبوله في فترة زمنية معينة ليس معناه قبوله على الدوام. ولهذا سنركز في هذه النقطة من البحث على بعض هذه التفسيرات ونترك البعض للنقاط الموالية.

2.1. النظريات المناخية

أول التفسيرات للدورات الاقتصادية نسبت إلى التغيرات المناخية، وقد كانت عدة محاولات قبلها لكن كانت أغلبها إن لم نقل كلها تقدم تفسيراً للأزمة أكثر منه للتقلبات الدورية، وبالتالي يمكن اعتبار أن النظريات المناخية هي أول هذه المحاولات الجريئة في تفسير

الدورات الاقتصادية،⁸ وأهم هذه النظريات نجد نظرية **البقع الشمسية sunspots** المقدمة من طرف الاقتصادي **ويليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons** سنة 1875، والذي أرجع فيها التقلبات الاقتصادية إلى الظاهرة الفلكية المعروفة باسم البقع الشمسية، وحاول فيها ربط تقلبات محاصيل الزراعة بالتقلبات المناخية التي تنتج عن ظاهر البقع الشمسية.⁹ وهناك تفسير آخر في هذا الصدد قدم من طرف **هنري مور Henry L. Moore** تحت مسمى **الدورات المناخية** سنة 1914، عزاها إلى التغير في موقع كوكب الزهرة،¹⁰ وربط هنري بين الشمس والزهرة والأرض وأثر ذلك على كمية الأمطار، والتي لها نتائج إيجابية وسلبية على ارتفاع وانخفاض المحاصيل، والتي من شأنها أن تولد دورة في أسعار هذه السلع، والتي تُنتج من ثم دورة في الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي العام. كما نجد كذلك نظرية الدورات الموسمية المقدمة من طرف **"جون كيرمان Johan Kerman"** سنة 1928 والتي عزاها إلى مسببات المناخ من أمطار وعواصف وجفاف، وأن حركة النشاط الاقتصادي تتوافق مع الدورات المناخية. وقدم العالم الصربي **"ميلتون ميلنكوفيش Milutin Milankovitch"** تفسير هو الآخر، والذي ربط فيه دورة الأعمال بحركة الأرض وباقي الكواكب وأطلق على نظريته الدورة المناخية.¹¹

حاولت هذه النظريات في مجملها ربط ظاهرة التقلبات الاقتصادية بالتقلبات المناخية التي تنشأ بسبب ظواهر فلكية أو تقلبات مناخية ذاتها، والملاحظ أن هذه النظريات هي نظريات خارجية تعزي التقلبات الاقتصادية إلى متغيرات خارجية، مركزين في ذلك على النشاط الزراعي، وربما هذا التركيز يرجع إلى الدور الكبير الذي كان يلعبه النشاط الزراعي مقارنة بباقي القطاعات في الاقتصاد ككل. إلا أن الأهمية التي كانت تلعبها الزراعة فُقدت ومعها فقدت هذه النظريات أنصارها، إلى درجة من ذهب إلى القول بسداجة هذه النظريات،¹² هذا بالإضافة إلى عدم توافق الظاهر الفلكية المعتمدة مع تواريخ التقلبات والأزمات الاقتصادية آنذاك.

2.2. نظريات نقص الاستهلاك¹³

تفسيرات أخرى قدمت للدورة الاقتصادية والتي تعزى فيها الدورة الاقتصادية إلى النقص في الاستهلاك، وفي الحقيقة هذه التفسيرات كانت للأزمات الاقتصادية أكثر منها للدورة في القرن التاسع عشر، ومن الناحية التاريخية كانت أسبق من الدورات المناخية، وهي تفسيرات أكثر منطقية، إلا أنها لا تفسر لماذا يتقلب النشاط الاقتصادي بقدر تفسيرها للانحرافات في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الاتجاه قدمت عدة تفسيرات تصب في مجملها إلى اعتبار أن قصور الاستهلاك المسبب الأساسي للأزمة، أما عن أسباب النقص في الاستهلاك كان

الاختلاف، وفي هذا الصدد نذكر أهم المساهمات فنجد "روبرت مالتيس"، "سيمون دو سيسمونيدي"، "جون هويسن"، "كارل ماركس" وغيرهم، فبرى أنصار هذه النظرية أن تفسير الأزمة الاقتصادية يبدأ من التناقض بين الميل إلى التوسع في الإنتاج وبين النقص في الاستهلاك عند غالبية السكان، فالأزمة تبدأ وكأنها انعكاس لفائض القيمة، فهذا الأخير الذي يأخذه الرأسمالي ويستخدمه في إحداث تراكمات رأسمالية جديدة، ومن ثم الإفراط في إنتاج المواد الاستهلاكية، يؤدي إلى فيض في الإنتاج، في حين أن نقص القوة الشرائية لطبقة العمال - التي تمثل غالبية الشعب - يحول دون إمكانية هذه الطبقة من شراء هذا الناتج.

والملاحظ أن رواد هذه النظريات لا ينتمون بالضرورة إلى نفس المدرسة، فقد اتفقوا مع بعضهم البعض في تفسير التقلبات الاقتصادية استناداً إلى فرضية نقص الاستهلاك، لكن في الحقيقية كلٌ منهم يبنى أفكاره في إطار المدرسة المنتمي إليها، فمالتيس من رواد المدرسة الرأسمالية الكلاسيكية والمتشعب بأفكارها، والذي حاول من خلال نظريته هذه التنبه إلى ما سيؤول إليه النظام الرأسمالي إذا لم تعالج الانحرافات قبل فوات الأوان، في حين نجد كل "سيسمونيدي" و"كارل ماركس" أشد المناهضين للفكر الرأسمالي، وإن كان الأول قد بنا تحليلاته على أفكار "أدم سميث" مستعينا بالواقع ليخرج بأفكار جديدة، فنجد "كارل ماركس" استند في تحليلاته على كتابات "سيسمونيدي" ليبدأ هجمته على الرأسمالية ويمهد لفكر جديد سمي فيما بعد بالنظام الاشتراكي، وقد ساعدتهم في ذلك تلك الأوضاع السائدة في بريطانيا في تلك الحقبة الزمنية. وفي المحمل كانت سياستهم مختلفة تماماً عن بعضها البعض، فمالتيس كانت سياستهم في الإطار الرأسمالي وما يتضمنه من حرية اقتصادية وعدم تدخل الدولة، أما كارل ماركس صنع لنفسه سياسة مغايرة في إطار جديد وأفكار جديدة، تعتمد على تدخل الدولة، والبعد عن السياسات التحررية الرأسمالية.

2.3. الابتكارات عند شومبيتر والدورات الاقتصادية

واحدة من أهم كل المساهمات والتي مازالت تلقى رواجاً كبيراً إلى يومنا هذا، هي تلك التي قدمها "جوزيف شومبيتر"، والتي أرجع فيها الدورات الاقتصادية إلى الابتكارات التكنولوجية، واعتمد في نظريته على نظرية كوندراتيف، أو مايسمى بدورة كوندراتيف الطويلة الأجل، وقد حاول شومبيتر في نظريته 1939 إعطاء دور بارز للابتكارات في توليد الأزمة، ووفق شومبيتر يوجد هناك محددتين رئيسيتين هما المسؤولان عن الحركية الدورية الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية، هما الابتكارات والائتمان.¹⁴ وقد فسر شومبيتر تطور المراحل الطويلة بظهور ابتكارات تتفق مع فترات التطور التكنولوجي، وربط التوسعات الكبيرة في النشاط

الاقتصادي يظهر الاختراعات المهمة مثل اختراع المحرك البخاري والسكك الحديدية والاستخدام العام للآلات بين عامي 1773 و1842، ومثل انتشار المحركات البخارية وتطور إنتاج الصلب وبناء شبكات السكك الحديدية بين عامي 1824 و1897، ومثل التطور التكنولوجي في مجال الكهرباء والكيمياء والسيارات بعد 1897، والبعض يضع ثورة الفحم والحديد بين عامي 1780 و1850 وثورة الكهرباء بين عامي 1850 و1914.¹⁵

3. التفسير الكينزي للدورات الاقتصادية

جاءت الأزمة سنة 1929 وجاءت معها النظرية الكينزية، بأفكارها وتحليلاتها وسياساتها الجديدة، استطاع كينز على إثرها شق طريق ثاني في النظام الرأسمالي، طريق مختلف تماماً عن ذلك الذي وضعه آدم سميث، والأکید أن هذا الاختلاف كان في الكثير من النقاط، تشتد حدته تارة وتنقص تارة أخرى، والأکید أن أكبر وأهم اختلاف بينهما كان في ظاهرة الاستقرار الاقتصادي وسياساته، وربما يرجع هذا الاختلاف الكبير في هذه النقطة بالذات كون أفكار كينز كانت وليدة أفكار الأزمة، أي تلك البيئة غير المستقرة التي عاشتها الاقتصاديات الغربية آنذاك، والذي اعتبرها هو كنتيجة للأفكار الكلاسيكية المتطرفة، وكانت عند البعض نقطة بداية كينز، لأنها جعلته يعيد النظر بشكل جذري في تلك الأفكار، وبالتالي فظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي هي أصل الخلاف ونقطة بدايته. وفي هذا نجد كينز ورواد المدرسة الكينزية يقدمون أفكار جديدة عن الاستقرار الاقتصادي مختلفة عما كان سائداً في ذلك الوقت. وسنحاول في هذه النقطة استعراض أهم إسهامات هذه المدرسة بكل فروعها¹⁶ على النحو التالي:

3.1. نقطة البداية

كانت البداية من الأزمة ومخلفاتها، وكانت على يد جون مينارد كينز، وانطلق من نقد الأفكار الكلاسيكية، وانتهى بأفكار جديدة وسياسات مختلفة، أفكار بدأها كينز وصارع على بقائها مجموعة من الاقتصاديين حملوا شعار المدرسة الكينزية فيما بعد، وحافظوا معها على الإرث الفكري لكينز، وقدمت في هذا الصدد مجموعة من النظريات أهمها نظريات الدورات الاقتصادية.

حاول كينز قبل بداية طرح أفكاره تحضير البيئة المناسبة لذلك، من خلال نقد الأفكار الكلاسيكية السائدة آنذاك، والتي يرى فيها كينز سبب الأزمة وعدم تماشيتها والواقع، وأهم هذه الأفكار نجد:¹⁷

- فكرة المرونة في الأسعار والأجور، فنجد كينز ينتقد هذه النقطة بشدة، فلم يكن يعتقد بمرونة الأجور والأسعار كما فعل الكلاسيك، خصوصاً الأجور، ونحن نعلم أهمية هذه الفرضية في النموذج الكلاسيكي وفي بناء فكرة التصحيح الذاتي، وهي الحلقة التي جرت باقي حلقات السلسلة؛
- فكرة التصحيح الذاتي، وهي الحلقة الثانية في السلسلة التي انتقدها كينز، لم يكن يرى بأن الاقتصاد يمكن أن يصحح نفسه بنفسه كما اعتقد آدم سميث ومن بعده، وحسبه فالتصحيح إن حدث سيأخذ وقتاً طويلاً إلى درجة يكون فيها الوضع غير مقبول على جميع الأصعدة، وذلك على حد قوله "في الزمن الطويل كلنا ميتون"؛
- الحلقة الثالثة التي أسقطها كينز هي فكرة أصل عدم الاستقرار، فإن كان الكلاسيك يرون أن أصل عدم الاستقرار هو التدخلات العشوائية للدولة، نجد كينز يرى خلاف ذلك، فهو يرجعه إلى عدم استقرار دالة الطلب، وبالتحديد الاستثمارات الخاصة؛
- وبالتالي إذا كان أصلاً عدم الاستقرار يرجع للاقتصاد الخاص، فهذا معناه أنه يجب على الدولة أن تكون دائماً على أهبة الاستعداد لملء الفراغ الذي يتركه القطاع الخاص، ومنه ففكرة عدم تدخل الدولة غير مقبولة هي الأخرى، وهي الحلقة الرابعة في السلسلة؛
- أما الحلقة الخامسة التي أسقطها كينز هي فكرة التشغيل التام الكلاسيكية، فحسبة أن التشغيل التام حالة استثنائية وليس عادية، والواقع الاقتصادي الذي أعقب الأزمة خير دليل.

3.2. الدورات الاقتصادية عند كينز

وكما أشرنا سابقاً أن كينز يرجع أصل التقلب إلى الطلب الكلي الخاص¹⁸، فالتقلبات تنشأ عن التقلبات في الإنفاق، سواءً تعلق الأمر بالإنفاق الاستهلاكي أو بالإنفاق الاستثماري، لكن كما يرى "كينز" أن الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقراراً، وهنا يظهر الفرق بين نظريته ونظريات نقص الاستهلاك التي رأيناها سابقاً، ومنه فإن تقلب الطلب الكلي الخاص سوف يكون ناتجاً عن التقلب في الإنفاق الاستثماري الخاص، ومنه فهذا الأخير هو الكفيل بتفسير الدورات الاقتصادية حسبه، وبالتالي فإن معرفة محددات الطلب الاستثماري تسهل علينا معرفة موطن عدم الاستقرار.

وبالرجوع إلى النظرية العامة نجد كينز ينسب الاستثمار إلى عاملين مهمين هما الكفاية الحدية لرأس المال وأسعار الفائدة، ونجده يركز كثير على الأول، ويؤكد بأن الدورة الاقتصادية ماهي إلا دورة في الكفاية الحدية لرأس المال. ولكن هذا ليس معناه أن باقي العوامل لا تلعب دوراً في العملية، فالقصد من ذلك أن أصل الدورات الاقتصادية يرجع إلى التقلبات الكبيرة في

الكفاية الحدية لرأس المال، وإلا فإن لكل من سعر الفائدة أو الإنفاق الاستهلاكي دور في العملية، ولكن ليس بنفس الأهمية التي تحظى بها الكفاية الحدية. وهذه الأخيرة تتوقف على التوقعات المستقبلية التي تتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم، ومنها تبني قرارات الاستثمار، وبالتالي نجد أن التوقعات تلعب دوراً هاماً في تحديد الكفاية الحدية لرأس المال، وإن كانت هنا التوقعات تختلف عن توقعات نظرية التوقعات الرشيدة ل"لوكاس".

وبالتالي فالتوقعات بشأن الأرباح المستقبلية هي التي تحدد الكفاية الحدية وهذه الأخيرة هي التي تحدد حجم الاستثمارات المطلوبة، وهنا نجد ثلاث حالات ممكنة، كفاية حدية موجبة تكون فيها التوقعات تفاؤلية بخصوص الأرباح المستقبلية إذا ما قورنت بأسعار الفائدة، وبالتالي تخلق بيئة مشجعة على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يرفع حصة الاستثمارات بوتيرة سريعة عن طريق المضاعف، لكن سرعان ما يصل الاقتصاد إلى حد التخمة وترتفع المخزونات إلى حدودها القصوى، خصوصاً إذا لم تقابل هذه الزيادة زيادة بوتيرة أكبر أو بنفس الوتيرة على الأقل في الاستهلاك، وهذا من شأنه أن يقلب التوقعات من توقعات تفاؤلية إلى توقعات تشاؤمية، مما يؤدي بدوره إلى قلب الكفاية الحدية إلى كفاية صفرية أو سالبة، فتتخفف الاستثمارات ويدخل الاقتصاد في مرحلة انكماش، وهكذا دواليك. وبالتالي سيؤدي أي تقلب في الاستثمار لا يعادله تغير مقابل في الميل للاستهلاك إلى تقلب في التشغيل بلا شك، ونظراً لأن حجم الاستثمار عرضة لتأثيرات شديدة التعقيد، يرجح أن تكون كل التقلبات سواء في الاستثمار نفسه أو في الكفاية الحدية لرأس المال ذات طبيعة دورية.¹⁹

3.2. نماذج المضاعف- المعجل والدورات الاقتصادية

على الرغم من أهمية التحليلات المقدمة من كينز، إلا أنها قوبلت بالكثير من النقد لأنها بنيت على التحليل الساكن من جهة وعدم قدرتها الإجابة على الكثير من التساؤلات من جهة أخرى، وبالأخص على صعيد توقيت السياسات، بمعنى أدق أنها لم تستطع بناء نماذج تنبؤية، خصوصاً إذا علمنا أهمية التوقيت في السياسة الاقتصادية، وما يجب ملاحظته في هذا التحليل كذلك هو أن المسبب يجري في اتجاه واحد فقط، فالتغيرات في الاستثمار تؤدي إلى تغيرات في الدخل أما العكس فليس صحيحاً. فإذا كانت نظرية كينز تشرح وتقيس أثر الاستثمارات على الدخل فهي لم تقم بشرح كيف يؤثر الدخل على الاستثمار ولا كيف يقاس، وبالتالي لم تستطع معرفة الوقت الذي تعطف فيه الدورة ويدخل فيها الاقتصادي في مرحلة انكماش بعد أن كان في مرحلة ركود أو الدخول في مرحلة الانكماش بعد أن كان في مرحلة رواج. وهنا جاءت الكثير من المحاولات الكينزية عن طريق رواد هذه المدرسة، وكانت في أغلبها

عبارة عن نماذج رياضية تصف الواقع وتنبأ بالمستقبل، جاءت كلها تصب في إطار نماذج "المضاعف-المعجل". فإذا كان المضاعف يشرح أثر الاستثمارات على الدخل فالمعجل جاء ليشرح أثر الدخل على الاستثمار وهو الحلقة المهمة المفقودة في نظرية كينز، وبالتالي فهذه النماذج تشرح كل الدورة وليس نصف الدورة كما فعل هذا الأخير. إذن هناك علاقة مزدوجة بين الدخل والاستثمار، الكل يؤثر في الآخر وتحدث التقلبات الاقتصادية، وهذا يعني أن هذه الأخيرة تُفسر أساساً بعوامل داخلية وليست خارجية كما يعتقد البعض،²⁰ هذه الفكرة -يعني فكرة المضاعف المعجل- بنيت عليها أغلب النماذج الكينزية الحديثة، وعرفت عدة محاولات، يمكن تقسمها اليوم إلى:

3. 2. 1. نماذج "المضاعف-المعجل" الخطية في تفسير الدورات الاقتصادية

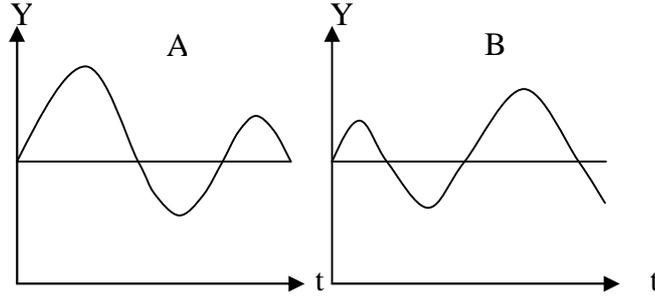
وقد قدمت في هذا الصدد عدة محاولات، وكانت أهم المحاولات تشرح آلية عمل الدورات الاقتصادية معتمدين على دالتي استثمار وادخار خطيتين، وأهم هذه المحاولات نجد، محاولة كل من "هارود" ومحاولة "هيكس" وكذا "هانس"، بالإضافة إلى ما يسمى بنواس أو مذئذب سامويلسون. وأول هذه المحاولات تلك التي قدمها "هارود" وعن طريق مجموعة من الفرضيات والمعادلات الأساسية توصل بها إلى المعادلة التالية:²¹

$$Y_{t+1} = c.Y_t + v.(Y_t - Y_{t-1})$$

والمعادلة هذه لها خصائص هامة، فأولاً هي حركية-على عكس كينز- ومنه إذا علمنا قيمة c وقيمة v وكذا مقدار الدخل للسنة $(t-1)$ والسنة $(t-2)$ فإننا نستطيع أن نتنبأ بدخل السنة (t) كما يمكننا أن نستخدم هذا الأخير -دخل السنة (t) - في التنبؤ بدخل السنة $(t+1)$. وهكذا بالنسبة لدخل السنة $(t+2)$ ، وبهذه الطريقة نستطيع أن نولد مساراً زمنياً كاملاً للدخل خلال السنوات المستقبلية، والأهم من ذلك أن هذا المسار المولد لن يكون خطياً، حيث من المحتمل أن يرتفع وينخفض دورياً كما في الشكل رقم (3)، أما شكل هذه الدورة يتوقف على قيمة كل من c و v ، فتأخذ شكل دورة متناقصة كما هي موضحة في الجزء A، أو شكل دورة انفجارية حسب الجزء B.²²

ومع ذلك كله فإن "هارود" لم يفلح بشكل كبير في بناء نظرية عامة عن التداخل والتفاعل بين المضاعف المعجل لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار نتائج تغيير نسب كل من المضاعف والمعجل، غير أن كثيراً من الاقتصاديين تداركوا هذا النقص بافتراضهم قيماً متغيرة لكل من المضاعف والمعجل، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين البروفسور "بول سامويلسون".

الشكل (3): دورة الدخل المولدة بواسطة نموذج "المضاعف-المعجل" لهارود



وقد حافظ "سامويلسون" على نفس الفرضيات التي افترضها "هارود" تقريباً، مع معادلات لاختطية لتحريك قيم الميل الحدي للاستهلاك والمعجل، لخلق آليات تذبذب مستقرة وغير مستقرة من خلال المعادلتين التاليتين:²³

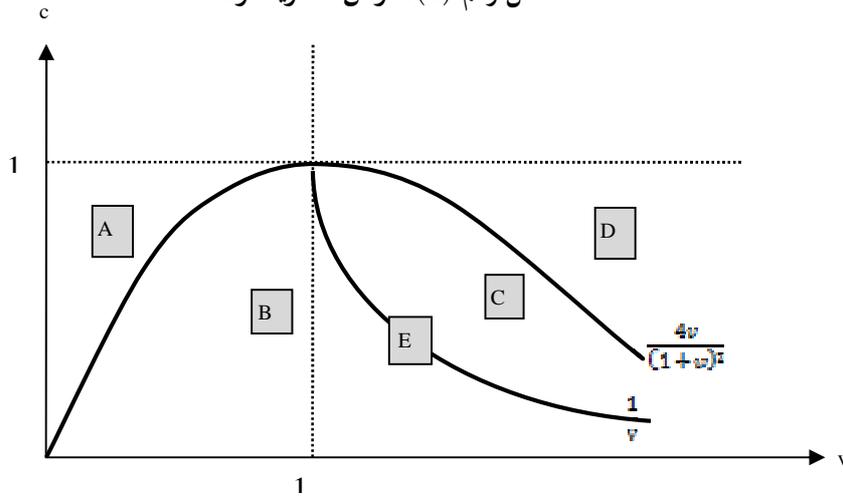
$$c < \frac{4v}{(1+v)^2} \quad \text{و} \quad c < \frac{1}{v}$$

أما المعادلة الرئيسية فتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = c(1+v)Y_{t-1} - v.cY_{t-2} + G_0$$

إذا افترضنا نسباً متغيرة للمعجل والمضاعف، سنحصل على أربع احتمالات، اثنان تتميزان بالاستقرار والاثنان الأخران تتميزان بعدم الاستقرار، وذلك وفقاً لمختلف التوليفات من الميل الحدي للاستهلاك والمعجل،²⁴ وهناك من يضيف الحالة الخامسة²⁵ ويضيف البعض الحالة السادسة أي ست حالات للتواتر (الثابت، والخامل، والانفجاري). كما هو موضح في الشكل رقم (4) التالي.²⁶

الشكل رقم (4): نواس سامويلسون



3. 2. 2. نماذج "المضاعف-المعجل" اللاخطية في تفسير الدورات الاقتصادية

إن نماذج المضاعف المعجل التي تم توضيحها من قبل هي نماذج ديناميكية خطية تستطيع توليد دورات اقتصادية، إلا أن هذا التحليل وبسبب بساطته وبساطة الحصول على نتائجه فإن العديد من الاقتصاديين انتقد فكرة بناء نماذجه على الآلية الخطية في توليد الدورات، وأكدوا أن النماذج غير الخطية أفضل حل للوصول إلى التقلبات في النشاط الاقتصادي تحاكي الواقع. وفي هذا الصدد نجد النموذج الذي قدمه نيكولاس كالدور **Nickolas Kaldor** عام 1940، والنموذج الذي قدمه ريدشارد كودوين **R. Goodwin** عام 1951. وقد ركز على أهمية صفة اللاخطية للحصول على دورات الأعمال، مؤكداً على أهمية الطاقة الإنتاجية المحددة لمشاريع اقتصادية وارتفاع سعر صناعات السلع الرأسمالية إذ أرجع الأصل الرأسمالي إلى نسبة من الإنتاج²⁷ ويعتبران من أهم النماذج التي تصف الدورات الاقتصادية، ولها كذلك قدرة تنبؤية مستقبلية.

3. 4. سياسة الكنزين في الحد من الدورات

انطلاقاً مما سبق نجد النماذج الكينزية تركز كلها على جانب الطلب واعتبرته أساس عدم الاستقرار الاقتصادي، وحاولت شرح آلية حدوث ذلك، سواء النماذج التي تعتمد على المضاعف فقط، أو تلك النماذج التي تعتمد على عمل المضاعف والمعجل معاً بشكله الخطي وغير الخطي، وكانت كل الجهود في كيفية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الخاص، أو البحث عن

بدليل إذا لم يكن بالمقدور الحفاظ على ذلك، من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، وفي هذا الصدد نجد أنهم يعتقدون أن الاقتصاد الخاص غير مستقر خصوصاً الاستثمار منه، وبالتالي لا يُتوقع من الاقتصاد -الاستثمار- الخاص أن يحقق التوظيف الكامل بشكل دائم، وذلك لأن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها ذبذبات عدم الاستقرار في الاستثمارات، ويضاف إلى ذلك أن عدم كمال السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف بالتالي قوى التصحيح الذاتي، حيث لو ترك الاقتصاد القومي لوحده فإنه قد يحقق الاستعادة ولكن خطوات الاستعادة سوف تأخذ وقتاً طويلاً، ومن هذا كانت نتيجتهم أن إدارة الطلب النشطة ضرورية عن طريق تدخل الدولة في الاقتصاد بواسطة السياسة المالية، ومنه فعلى الحكومة الاستعداد دوماً للتدخل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و/أو خفض الضرائب لمواجهة النقص في الاستثمار الخاص أثناء الكساد، وخفض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب لمواجهة الارتفاع في الاستثمار الخاص أثناء الراج، وذلك للحفاظ على استقرار الدخل والنتائج الوطنيين، وبالتالي الحد من التقلب في النشاط الاقتصادي.

3.5. اختبار سياسة المدرسة²⁸

يمكن القول أن تطبيق مبادئ هذه المدرسة أفرز عن نتيجتين، الأولى إيجابية والثانية سلبية، إن نجاح تطبيق مبادئ هذه المدرسة كان جلياً أعقاب الأزمة بالنسبة لنموذج كينز ذاته، كما أن سياسة الكينزيين المحدثين كانت ناجحة أثناء فترة الستينات، فقد اعتبرت هذه الفترة أطول فترة توسع اقتصادي في تاريخ الوم أ، حيث انخفضت البطالة من 6.5% إلى 3.4%، وارتفع معدل الإنتاجية بمقدار 3.5% في السنة، ولم يكن التضخم في هذه الفترة يحتل أي مشكلة حتى جاءت حرب الفيتنام في السنوات الأخيرة من هذا العقد.

ولكن هذا النجاح لم يستمر، فالسياسات الكينزية أثبتت نجاحها في إزالة البطالة، ولكن التضخم أصبح أكثر مشكلة بانتهاء الستينات، بيد أن سياسيات مكافحة التضخم كانت ولا بد أن توقع الاقتصاد في الركود، فإن سياسة رفع الضرائب والسياسة النقدية الانكماشية أثرت على التضخم بطريقة غير مباشرة من خلال حدوث ركود أدى إلى انخفاض الطلب على العمال، ومشكلة أخرى يواجهها أصحاب هذه المدرسة هي مشكلة التوقيت، فلما كانت السياسات ليس لها أثر فوري على الاقتصاد القومي، فإن تنبؤاً دقيقاً يكون مطلوباً، فعلى واضعي السياسات أن يطبقوا سياسات مبنية على أوضاع الاقتصاد القومي في المستقبل وليس على الأوضاع الحالية، و المعلوم أن المستقبل يتميز بخاوية عدم التأكد، وبالتالي فأبي تباطؤ في تطبيق السياسات أو أي معلومات خاطئة عن المستقبل من شأنها -أي السياسات- أن تكون

ضارة بالاقتصاد، فإذا تباطأ واضعي السياسات في تطبيق سياساتهم فإن الاقتصاد القومي يكون قد استعاد وضعه عندما تكون السياسات النشطة قد بدأ مفعولها يظهر وتكون النتيجة هي التضخم، ففترة التأخير التي تكون عادة مصاحبة للسياسات المالية جعلت الاقتصاديين يعارضون تطبيق هذه السياسات أصلاً.

4. الدورات عند المدارس الكلاسيكية الحديثة

في الوقت الذي كانت فيه الأفكار الكينزية تلقى رواجاً على مختلف الأصعدة كانت فئة من الاقتصاديين متشبثة بالأفكار الكلاسيكية، ولم تنبئها الأزمة والانتقادات الكينزية من التمسك بها، وفي هذا الصدد بنت فكرتها على التحليل الكلاسيكي أو ما يسمى نماذج التوازن الكلاسيكية والراسية، ورافضتاً نهائياً نماذج اللاتوازن الكينزية، وفي إطار دراسة التقلبات الاقتصادية نجد في هذا المجال ثلاث محاولات جادة، وهي نموذج فريدمان وأنصار المدرسة النقدية، ونموذج لوكاس وأنصار مدرسة التوقعات الرشيدة، وأخيراً ما يسمى بنماذج الدورات الحقيقية RBC .

4. 1. نظرية النقديون في الدورات وسياساتهم في الحد منها

كان فريدمان M.Friedman من أكبر المنتقدين للفكر الكينزي ومؤمناً في نفس الوقت بالأفكار الكلاسيكية، وكان هجومه على كينز في الدورات الاقتصادية وسياسات الاستقرار الاقتصادي بشكل خاص، وفي إطار نقده هذا نجده يعتقد أن الاقتصاد الخاص والاستثمارات الخاصة أكثر استقراراً عما افترضه كينز، وأن مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي عادة ناتجة عن التدخلات الحكومية، التي تكون عادة لخدمة السياسة أكثر منها لخدمة الاقتصاد، لهذا فهو لا يثق كثيراً في رجال السياسة، ويعتقد أن التدخلات تؤدي أكثر مما تنفع، فهي تحدث ما أسماه بأثر الإزاحة، أي أن الحكومة تزيح القطاع الخاص من السوق، وهذا من شأنه أي يحدث تذبذب في الاستثمارات الخاصة مما يؤدي بدوره إلى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك فهو يعتقد أن الأفكار والسياسات الكينزية وضعت الاقتصاد العالمي على المسار الخطأ بفعل التدخلات الحكومية.

4. 1. 1. نقطة البداية

أما فكرة فريدمان في الدورات فهي تنطلق من منحني فيليبس والعلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وإن كان لا يوافق في ذلك إلا أنه استعان بفكرته في شرح أسباب التقلبات الاقتصادية، ونقطة البداية كانت باستحداثه مصطلح معدل النمو الطبيعي وكذا البطالة الطبيعية كبديل لفكرة التشغيل الكامل الكلاسيكية، أي أن الاقتصاد في الحالة العادية يعمل عند

تشغيل قريب من التشغيل الكامل وبالتالي فهناك حد أدنى من البطالة في أي اقتصاد في العالم. وهنا نجد فرق بين نوعين من الزمن، الزمن الطويل والزمن القصير، وبين أثرين للسياسة الاقتصادية، أثر في الزمن القصير وآخر في الزمن الطويل، فأثر سياسة لها آثار في الزمن القصير وفي نفس الوقت لها إفرزات مضاعفة في الأجل الطويل، وهذا الأمر يستغله السياسيون لتحقيق بعض مآربهم السياسية على حساب الاقتصاد، وبالتالي إحداث عدم استقرار.

فلو فرضنا أن البنك المركزي قام بزيادة عرض النقود لسبب أو لآخر، فهذا سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، ونظراً لأن التوقعات من الممكن أن تكون بطيئة حتى تتواءم مع التغيير في عرض النقود فإن الناتج سيزداد في المدى القصير وتكون هذه الزيادة ضئيلة وذلك لشدة انحدار منحنى العرض الكلي، لكن هذه الزيادة في الناتج ستكون مؤقتة وذلك لأن الأسعار والأجور ستتواءم بسرعة مما سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض وبالتالي يعود الاقتصاد إلى ما كان عليه في البداية أي عند مستوى الناتج الطبيعي ولكن بعد أن تكون الأسعار قد ارتفعت. ونفس الشيء في حالة القضاء على التضخم. هذه التدخلات بهذه الطريقة تزيد من عدم الاستقرار، وتؤدي إلى حدوث التقلبات الاقتصادية.²⁹

4. 1. 2. سياستهم

وبالتالي فالتقلبات ستكون في الإنتاج في الزمن القصير أما في المدى الطويل يبقى الاقتصاد يعمل عند الإنتاج الطبيعي مع معدل تضخم متزايد بقدر حجم التدخلات الحكومية. وبالتالي فسياساتهم في ترك الاقتصاد حر، يليه عدم تدخل الدولة نهائياً في الاقتصاد، مع نمو في الكتلة النقدية بمعدل ثابت يتناسب مع معدل نمو الإنتاج.

4. 1. 3. اختبار مبادئ النظرية³⁰

لم يتم تطبيق مبادئ المدرسة النقدية رسمياً حتى أكتوبر 1979 وأبرز هذا التطبيق لهذه المبادئ عن حالتين أولها كان ناجحاً عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية في الوم أ أبطال التضخم في الثمانينات، حيث قام Paul Volcker رئيس الإتحاد الفيدرالي بسياسة نقدية انكماشية عندما كان معدل التضخم مرتفع، وثبت معدل نمو العرض النقود فأنخفض التضخم وبقي منخفضاً لعدة سنوات. لكن المشكل الذي واجهته هو اعتقادهم أن على البنوك المركزية أن تحمل سعر الفائدة مع التركيز على فقط على استقرار معدل زيادة عرض النقود، وهذا سيؤدي بسعر الفائدة إلى المستوى الطبيعي، ولكن أسعار الفائدة ارتفعت في تلك الفترة ارتفاعاً مهولاً إلى أكثر من 20%، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الدولار إلى مستوى عدم الاستقرار، وقد جاء هبوط أسعار الفائدة بعد إحداث أضرار كبيرة للاقتصاد الأمريكي.

4. 2. مدرسة التوقعات الرشيدة ونظرية الدورات الاقتصادية

تعتمد مدرسة التوقعات الرشيدة أو مدرسة الكلاسيك الجدد كما يخلو للبعض تسميتها، على فروض النقديين كمرونة الأسعار والأجور وتوازن الأسواق والبطالة الطبيعية والحياد النقدي على المدى الطويل، وبالإضافة إلى ذلك تأخذ بفرضية عقلانية (رشادة) الأفراد التي تعتبر أهم فرضية عندهم، فالأفراد يستخدمون كافة المعلومات المتوافرة لديهم لتكوين توقعاتهم، وقد ركزت استنتاجاتها على المعلومات، وأن مشاكل المعلومات يمكن أن تفسر لنا الكثير من التصرفات الرشيدة للأفراد وللاقتصاد الكلي، وفي الحقيقة فإنهم يدعون إمكانية تفسير التقلبات الاقتصادية وأخطاء تنبؤات الاقتصاديين، كل ذلك عن طريق المعلومات المتوافرة.

4. 2. 1. نظريتهم في التقلبات الاقتصادية وسياستهم في الحد منها

ونقطة البداية كانت من نقد أفكار المدرسة النقدية في الأجل القصير، فهذه المدرسة إن كانت ترى بمثل أفكار المدرسة النقدية في أثر السياسة الاقتصادية في الأجل الطويل فنجدتها تختلف معها في الأجل القصير، فلوكاس يقر بالنتيجة التي جاء بها فريدمان فيما يخص منحني فيليبس العمودي عند نقطة البطالة أو الإنتاج الطبيعيين، أي رفض فكرة العلاقة التبادلية لمنحني فيليبس الأصلي، إلا أنه يختلف عنه فيما سماه فريدمان "مراوغة أصحاب السياسة للأعوان الاقتصادية" في الأجل القصير عن طريق السياسة النقدية، أي إمكانية رفع الإنتاج فوق المعدل الطبيعي في الأجل القصير، أما لوكاس يرى أن ذلك لا يمكن أن يحدث إذا توفرت المعلومات لهم. إذا كيف تفسر التقلبات الاقتصادية حسب لوكاس وأصحاب نظرية التوقعات الرشيدة؟³¹

هنا يفرق لوكاس بين نوعين من السياسة النقدية، وهما السياسة النقدية المتوقعة والسياسة النقدية غير المتوقعة، بالنسبة للأولى لن يكون لها أي أثر على الإنتاج الحقيقي بل الأثر فقط على الأسعار، أما إذا كانت السياسة غير متوقعة وكانت مفاجئة -صدمة نقدية- فإن الأثر سيكون على الإنتاج ثم سرعان ما يكتشف الأفراد ذلك، ليعدلوا توقعاتهم مع الظروف الجديدة، ويعود الإنتاج عند مستواه الطبيعي لكن مع تكلفة هي تكلفة التضخم، وبالتالي فيمكن تفسير تلك التقلبات بالسياسة النقدية غير المتوقعة وأخطاء الأعوان الاقتصادية في التنبؤ بها مما جعلهم يكونون توقعات خاطئة جعلتهم يرفعون الإنتاج. ومن هنا كانت سياستهم هي ترك الاقتصاد حراً وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، متوافقين في ذلك مع المدرسة النقدية، فقط الاختلاف في طريقة التحليل من جهة وقدرة الحكومة على مراوغة الأعوان

الاقتصادية من جهة أخرى، فهي ترى عدم قدرة ذلك على العكس من فريدمان وأنصار المدرسة النقدوية.

4. 2. 2. اختبار مبادئ النظرية³²

يمكن القول أنه استطاع تفسير ظاهرة الركود التضخمي خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ففي خلال هذه الفترة كانت كل من السياستين النقدية والمالية توسعية، ومع ذلك فإن معدل البطالة ظل مرتفعاً عند 7.3%، وبالتالي فهذه الفترة استطاعت إثبات قاعدة عدم فعالية السياسة وهنا أثبتت نجاح أفكار المدرسة. في الوقت نفسه أثبتت فشلها فيما يخص السياسة المتوقعة، فعندما قرر Paul Volcker سنة 1979 إتباع سياسة انكماشية والتي كانت معروفة ومقبولة من الجميع، فإذا كان من الممكن إيقاف التضخم بدون حدوث انكماش لكان أنسب مجال هو هذا الوقت، ولكن النتيجة لم تكن متفقة مع ما تقتضي به هذه المدرسة، ومع أن التضخم قد هبط بسرعة نتيجة للسياسة النقدية، إلا أن انخفاضه كان نتيجة غير مباشرة لهذه السياسة لأن ذلك سحب بانكماش شديد.

4. 3. 4. نظرية الدورات الحقيقية³³

يطلق عليها في الفكر الأنجلوسكسوني مصطلح دورات الأعمال الحقيقية أو RBC اختصاراً للمصطلح Real Bussines Cycles أما في الفكر اللاتيني فهناك من يطلق عليها مصطلح نظرية الدورات الحقيقية أو دورات الأعمال الحقيقية Theories des cycles réelles، أو اسم نظرية الدورات الحقيقية Théories des cycles réelles، وهي واحدة من أهم النظريات الحديثة تلك المقدمة من طرف **Kydland** و **Prescott** عام 1982 اللذان استفادا من نموذج النمو الأمثل العرضي المنسوب إلى **Miraman** و **Brock** عام 1972.

4. 3. 1. دور الصدمات الحقيقية العشوائية في إحداث الدورات الاقتصادية

نظرية الدورات الحقيقية هي تلك النظريات المعاصرة التي تبني نماذجها على نموذج التوازن الكلاسيكي مع إدخال الصدمات العشوائية، تحت مسمى نماذج التوازن الحركي العام العشوائي **DGSE** وفي الكتابات الفرنسية باختصار **MEGIS**³⁴ فإن كانت النظرية النقدوية ونظرية التوقعات الرشيدة ترجع التقلبات الاقتصادية في الأساس إلى عدم استقرار الكتلة النقدية ونقص المعلومات على التوالي، وقبلهما المدرسة الكينيزية التي ترجع التقلبات إلى التقلب في الطلب الاستثماري، فإن هذه النظرية تُبنى على أفكار مختلفة تماماً، فهي لم ترجع التقلبات إلى التقلبات النقدية أو التقلبات في الطلب، وإنما ترجع ذلك إلى التقلب في الإنتاج ذاته، بسبب

صدمة الإنتاج الخالصة، مستفيدة من ما يسمى بأثر سلوتسكي l'effet de SLUTSKY في بناء نماذجها، وبالتالي ترجع التقلبات إلى الصدمات الناتجة عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الاقتصادي كالأزمات التكنولوجية، والتغيرات في تفضيلات الأعوان الاقتصادية الناتجة عن الموازنة بين أكثر من خيار داخل حيز زمني معين مثل الموازنة بين الراحة والعمل وتخصيصات عوامل الإنتاج، أو اكتشافات جديدة، أو صدمة في أسعار المواد الأولية... الخ. وبالتالي فهي تشرح الدورة الاقتصادية ليس كإحراق عن التوازن ولكن كتقلب في المنتج نفسه، وهي أهم نقطة يبدأ بها النموذج، أي التقلب في الإنتاج وليس في التوازن والسؤال المطروح في هذا الصدد هو: ما هو الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية في ذلك؟ وما هو دور النقود؟

4. 3. 2. دور النقود والسياسة النقدية في نماذج RBC

لم يتضمن نموذج Kydland و Prescott أي مظهر نقدي، فقد تم بناء النموذج على أساس المتغيرات العينية فقط، وقد أشار Prescott إلى أن إضافة القطاع النقدي قد يكون غير مفيد بحيث يمكن تفسير الدورات بطريقة شبه كاملة من خلال المتغيرات العينية فقط، وفي تحدٍ صريح للتيارات التقليدية الخاصة بدور النقود صرح Kydland و Prescott بأنه "لا يوجد دليل على أن القاعدة النقدية تقود الدورة حتى ولو اعتقد بعض الاقتصاديين بصورة مستمرة في صحة هذا التصور النظري لدور النقود".

ومقابل النموذجين السابقين أشار نموذج Plosser و Long عام 1983 إلى وجود رابطة بين النقود والإنتاج لكنها تنتج من الاستجابة الذاتية للنقود لما يحدث من تغيرات إنتاجية، رافضين بذلك وجود علاقة سببية بين النقود والإنتاج، لهذا فإنه توجد رابطة إيجابية بين الإنتاج والخدمات المالية التي تعتمد على تطور الإنتاج العيني وليس العكس، ومن ثم يتغير حجم النقود الداخلية - الودائع البنكية - في نفس اتجاه تغير الإنتاج.³⁵

وفي هذا الصدد صادفت صعوبة منهجية أساسية تتمثل في كيفية ضمان أن تكون الأزمة النقدية خارجية، ولعل ذلك ما دفع رواد النظرية وعلى رأسهم Plosser و Long إلى تأكيدهما على الداخلية لعرض النقود حتى ينفي أي دور لها في إحداث التقلبات. والخلاصة من ذلك كله تعتبر السياسة النقدية غير مجدية، على أساس أن الأزمات التكنولوجية التي تنسب إليها الدورات ذات مصدر خارجي مما تتوارى معه إشكالية الحد من الدورات بواسطة السياسة الاقتصادية، وتذهب إلى أبعد من ذلك بالتأكيد على أن السياسة الاقتصادية تضرب أكثر مما

تنفع نظراً لتأثيرها السلبي على الرفاهية الاقتصادية التي عبر عنها أطراف النشاط الاقتصادي فيما تأخذه من قرارات اقتصادية.

النتائج والخاتمة

بعد استعراض أهم المفاهيم الأساسية والنظريات المفسرة للدورات والسياسات المقترحة لكل مدرسة، فإننا خلصنا إلى النتائج التالية:

- الدورات الاقتصادية شيء متأصل في النظام الرأسمالي، وذهب الكثير من الاقتصاديين إلى الجزم بانتظامها وتكرارها، فلماذا سميت بالدورات الاقتصادية، لكن بعض المعاصرين نفى هذه الخاصية، وبدلاً من ذلك سماها التقلبات الاقتصادية.
- الدورات الاقتصادية تمر بأربع مراحل هي مرحلة الانتعاش ثم الرواج ثم الانكماش فمرحلة الكساد، وهناك عدم تفاهم في تسمية الركود فهناك من يعبر به عن مرحلة الانكماش وهناك من يعبر به عن مرحلة الكساد، والتعبير الأخير أكثر واقعية؛
- هناك ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية، الدورة الطويلة والدورة المتوسطة والدورة القصيرة، وهناك من يضيف الدورة الموسمية وهي أقصرهم، وأهم دورة هي الدورة المتوسطة التي يعتبرها البعض الدورة الرئيسية؛
- يكاد الجميع يتفق على أن الدورات الاقتصادية شيء متأصل في الاقتصاديات الرأسمالية، وهي ظاهرة صحية، إلا أن المشكل يكمن في تلك الانحرافات التي قد تنشأ أثناء الدورة، كالدخول في موجة تضخمية حادة أو أزمة كساد كبيرة،
- عدم توافق بين مختلف الاقتصاديين في تفسير الدورات الاقتصادية، فكل يرجعها لسبب معين، فهناك من يرجعها إلى الأسباب المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، أما حديثاً فينقسمون بين أصحاب فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلبات النقدية، وفرضية نقص المعلومات، وأخيراً فرضية الصدمات الحقيقية؛
- يذهب النقديون و الكلاسيك الجدد وأنصار نظرية الدورات الحقيقية إلى اعتقاد أن النقود لا تؤثر على الإنتاج في الزمن الطويل، ويختلفون في تأثيرها في الزمن القصير.
- نتيجة اختلاف الأسباب جاء الاختلاف في السياسات، فأنصار فرضية التقلب في الاستثمار يؤمنون بوجود التدخل في الاقتصادي عن طريق السياستين المالية والنقدية، أما أنصار الصدمات النقدية ونقص المعلومات والصدمات الحقيقية فيذهبون إلى اعتبار التدخلات الحكومية أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، سياساتهم هو عدم تدخل الدولة وترك الاقتصاد حر، مع التحكم في المعروض النقدي بما يتناسب مع الإنتاج.

على الرغم من ذلك كله مازال الاختلاف قائم بين المفكرين الاقتصاديين في أسباب الدورة الاقتصادية وعلاجها، لكن الأکید أن أكبر مشكل هو الاعتماد على متغير وإهمال باقي المتغيرات الأخرى. وكما لاحظنا أن لكل مدرسة جانب قوة وجانب ضعف، لهذا لا يمكن الجزم بصحة واحدة دون الأخرى، لهذا يجب عدم الاعتماد في تفسير الدورات على متغير دون غيره، أو الانحياز لمدرسة على حساب الأخرى، وبالتالي فلا يمكن تفسير التقلبات الاقتصادية بالإفراط في الاستثمار، أو التقلبات النقدية أو الصدمات الحقيقية كلا على حدا، حتى وإن كان هذا الأمر دعت إليه الضرورة في بناء النماذج الاقتصادية. وإنما وجوب الأخذ بهم جميعا على حسب الظروف الزمانية والمكانية.

الموامش:

¹. اختصاراً لمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكية، وهو أحد أهم المعاهد المتخصصة في دراسة الدورات الاقتصادية في العالم.

². Eric Bosserelle, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, Dunod Paris 1999, p39

³. على حد قوله " Ma préférence est d'utiliser le terme fluctuations puisque cycle " qu'il existe une véritable périodicité présente comporte souvent la connotation dans l'activité économique

⁴. أنظر:

· عدنان فرحان الجوراني، الحوار المتمدن-العدد: 3234 - 2 / 1 / 2011 - 13:27؛

· نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2001، ص 179-180.

· Alexis Direr, Mètre de conférence a l'ENS, France, cours sous le titre (Croissance et cycles), septembre 2003.p7

⁵. أنظر:

· دحمان بوعلي سمير، محددات دالة الإنتاج وسياسة الحد من الدورات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، دفعة 2006/2007، ص 117-118.

· عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد، الأردن، 2002، ص 276؛

· Jean Marie Le Page, la croissance et les cycles conjoncturels, deuxième édition, éditions L'Espirt des Lios, France, p 179

⁶. أنظر:

· نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، 2001، ص 176.

7. انظر: سامي هابيل، الموسوعة العربية على الانترنت، تاريخ الزيارة 2010/12/19، http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=922&vid=34

- دحمان بوعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 177؛
- د عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص 276؛
- د سامي خليل، الكتاب الأول، ص 60-63.
- بول سامويلسون: ترجمة: مصطفى موفق، علم الاقتصاد -الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني - الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 260؛
- Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3^{eme} par Jean HAROUD, de boeck 2003 p341
- Nicolas Brejon de lavergnéé , TRAITE DECONOMIE POLITIQUE (histoire doctrines théories), ellipses PARIS France, p 172
- Michel MUSOLINO, Fluctuations et crises économique, Ellipses, Paris France 1997,p 71
- 8. Thierry Aimar • Francis Bismans Claude Diebolt, Business Cycles in the Run of History, p10.
- 9. Thierry Aimar • Francis Bismans Claude Diebolt, op cit, p 10

10. أنظر:

- عدنان داود محمد العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الامريكية، للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور، دار جرير، الأردن، 2010، ص 32.
- Alain Raybaut, Henry Ludwell Moore et le complément dynamique de l'économie pure, revues oeconomia , 20013. <http://www.oeconomia.revues.org/>
- 11. عدنان محمد داود لعذاري، جواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- 12. د رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998، ص 267.
- 13. أنظر:

- د رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص 92؛
- د. عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 284-289؛
- د خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني بغداد العراق، بدون سنة نشر، ص 453-454؛
- Michel Musolino, Fluctuations et crises économique, Ellipses, Paris France 1997, P 42
- Nicolas Brejon de Lavergnée, op cit, P169

14. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد، الأردن، 2002، ص 289.
15. د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 395.
16. يقسم الاقتصاديون المدرسة الكينزية إلى الكينزيون المحدثون، مابعد الكينزيون والكينزيون الجدد، وإن كان هناك من لا يرى بهذا التقسيم، لكن يبقى هذا التقسيم هو أشهر التقسيمات.
17. د سامي خليل، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 461.
18. د خزعل البيرماني، مرجع سبق ذكره، ص 461.
19. جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيادروس، دار العين للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 348.
20. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 221.
21. د خزعل البيرماني، مرجع سابق ص 461.
22. د خزعل البيرماني، مرجع سابق ص 461.
23. أنظر:
- عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 50؛
- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 228؛
- Michel MUSOLINO op cit, p21.
24. محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 228. و. Michel MUSOLINO, op cit, p21.
25. د خزعل البيرماني، مرجع سابق، ص 468.
26. عدنان داود محمد العذارى، جواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 51.
27. أنظر:
- عدنان داود محمد العذارى، جواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 74؛
- محمد الشرف إلمان، الكتاب الثاني، ص 227-228؛
- خزعل البيرماني، مرجع سبق ذكره، ص 466-468؛
- Michel MUSOLINO, Op cit, p21.
28. د سامي خليل، الكتاب الثاني، ص 757.
29. دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 203.
30. سامي خليل، الكتاب الثاني مرجع سابق ص 755.
31. دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 208.

³². سامي خليل، الكتاب الثاني مرجع سابق ص266.

³³. أنظر:

• د عبد الباسط وفا، الدورات الاقتصادية العينية -التفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات

الاقتصادية- دار النهضة العربية، مصر،

- Robert G. King, Charles I. Plosser and Sergio T. Rebelo, Production, Growth and Business Cycles : Technical Appendix, , work paper , June 6th, 2001, University of Rochester
- John B. Long, Charles I. Plosser, Real business cycles, Journal of political economy 1983. Vol. 91.p43
- Dal-Pont Legrand Muriel, Hagemann Harald. Théories réelles versus monétaires des cycles d'équilibre. In: Revue française d'économie, volume 24, n°4, 2010. p 212.
- Jean Marie Le Page, op cit, P229
- Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2^{eme} édition, Armand Coline, paris France 1998 p 204
- Hairault Jean-Olivier. Présentation et évaluation du courant des cycles réels. In: Économie & prévision. Numéro 106, 1992-5. Développements récents de la macro-économie
- Steve Ambler, cours sous titre(les modèles du cycle reel), Université du Québec a Montréal, 2005

³⁴. Modèles d'Equilibre Général Intertemporels Stochastiques.

³⁵. د عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، 78.